تحليل جغرافي للخدمات الزراعية واثرها في انتاج محصول القمح في قضاء الحمزة (دراسة في جغرافية الخدمات)

أ.م. د. خلود علي حسين

khaloud.hussien@qu.edu.iq

الخلاصة :

تهدف الدراسة الى التعرف على انواع الخدمات الزراعية التي تقدمها دوائر الزراعة والشعب الزراعية في قضاء الحمزة واستخدمت الدراسة الميدانية من خلال المقابلة الشخصية لمدراء دوائر الزراعية وعدد من الفلاحين في منطقة الدراسة للتعرف على اهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في زراعة محصول القمح في القضاء ،واتضح من خلال الدراسة ضعف الخدمات الزراعية المقدمة للفلاحين . وقد اشتمل البحث على مقدمة شاملة وثلاث مباحث حيث تناول المبحث الاول دراسة اصناف الخدمات الزراعية في قضاء الحمزة بينما أهتم المبحث الثاني بدراسة واقع زراعة محصول القمح في قضاء الحمزة واهتم المبحث الثالث بدراسة المشاكل التي تواجه الخدمات الزراعية في قضا الحمزة وانتهت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات ،اهمها فتح دورات تدريبية للموظفين في الدوائر الزراعية وتوعيتهم والاهتمام بالبحوث والدراسات العلمية المقدمة من قبل الباحثين وكذلك العمل على تشجيع الفلاح على الزراعة وتقديم السلف والمنح الزراعية وبدون فوائد فضلا عن تقديم البذور والاسمدة والمخصبات للمزارعين والعمل على تشجيع الزراعة.

الكلمات المفتاحية :التحليل الجغرافي ، خدمات زراعية ، محصول القمح، قضاء الحمزة

A geographical analysis of agricultural services and their impact on wheat production in Al-Hamza district

(A study in the geography of services)

Dr. Kholoud Ali Hussein

Al-Qadisiyah University / College of Arts / Geography Departmen

Abstract:

The study aims to identify the types of agricultural services provided by the agricultural departments and agricultural divisions in the Al-Hamza district. The field study was used through personal interviews with the directors of the agricultural departments and a number of farmers in the study area to identify the most important problems and obstacles facing the agricultural sector in cultivating the wheat crop in the district.

The study revealed the weakness of agricultural services provided to farmers. The research included a comprehensive introduction and three sections. The first section dealt with studying the types of agricultural services in Al-Hamzah District, while the second section was concerned with studying the reality of wheat crop cultivation in Al-Hamzah District, and the third section was concerned with studying the problems facing agricultural services in Al-Hamzah District. The study ended with a set of conclusions and proposals. The most important of which is opening training courses for employees in agricultural departments, educating them, paying attention to research and scientific studies presented by researchers, as well as working to encourage farmers to farm, providing interest-free agricultural advances and grants, as well as providing seeds, fertilizers and fertilizers to farmers, and working to encourage agriculture

Keywords: Geographical analysis, agricultural services, wheat crop, Al-Hamza District

المقدمة:

يعد القطاع الزراعي احد اعمدة الاقتصاد الوطني لأية دولة من خلال وجود مساحات من الاراضي الواسعة الصالحة للزراعة. ويحتاج هذا القطاع كونه من اعمدة الاقتصاد في اي بلد الى تقديم خدمات كفوءة تساعد على زيادة الانتاج والانتاجية ويحتاج هذا القطاع الى دعم حكومي مادي ومعنوي من قبل دائرة الزراعة نفسها ووضع سياسة زراعية تعمل على تحقيق تنمية زراعية شاملة وهذا يتطلب دراسة الواقع الزراعي والعوامل المؤثرة فيه ، خاصة العوامل البشرية اذ يجب ان نولي اهمية خاصة لهذا الجانب ونعمل على توفير الموارد الاقتصادية الكافية لنجاح قيام الزراعة ومنها (الايدي العاملة، الارض، رأس المال، البذور والمخصبات والاسمدة، دورات زراعية ، توعية الفلاح من خلال اقامة الندوات وتشجيعهم من خلال عمل مهرجانات)تشكل هذه الاساسيات قاعدة لنجاح الخدمات التي تقدمها الدوائر الزراعية ونجاح لانطلاق التنمية الزراعية في منطقة الدراسة.

مشكلة البحث:-

تعرف المشكلة انها التساؤلات التي تدور في ذهن الباحث حول موقف معين يكتنفه الغموض ويحتاج الى تفسير وتوضيح(١)، وبما أن المشكلة هي عبارة عن سؤال مطلوب الإجابة عليه علمياً فأن احد الطرق لتحديد مشكلة البحث هو عرضها على شكل سؤال وبناءً على ذلك فأن مشكلة البحث تم تحديدها وفقاً لما يأتي.

١)ماهي اصناف الخدمات الزراعية في قضاء الحمزة ؟

٢)ماهو واقع انتاج محصول القمح في قضاء الحمزة ؟

٣- ما مشاكل الخدمات الزراعية التي تؤثر في انتاج محصول القمح في قضاء الحمزة ؟

فرضية البحث:-

١- توجد مجموعة من اصناف الخدمات الزراعية في قضاء الحمزة تتمثل ب بالخدمات(الادارية الحكومية- الخدمات العلمية الارشادية-الخدمات التقنية الفنية-الخدمات الاقتصادية) .

٢- يعد محصول القمح من المحاصيل الاستراتيجية التي يتم زراعتها في قضاء الحمزة وبلغت المساحة المخصصة لزراعته (٦٦٥٣١) دونما وان التوزيع الجغرافي لمعدل المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح يتباين بين الوحدات الادارية التابعة .

٣- تواجه زراعة محصول القمح في منطقة الدراسة مجموعة من المشاكل الخدمية منها قلة الدعم الحكومي المالي وقلة توفير السمدة والمبيدات والالات الزراعية فضلا عن عدم توافر مناطق تسويقية .

هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على الخدمات الزراعية المتوفرة في منطقة الدراسة ودورها في عملية التنمية الزراعية وتحسين تلك الخدمات بناء على طلب المزارعين وان توفيرها في المنطقة سوف يسهم في الكشف عن المشاكل والمعوقات المؤثرة في الانتاج الزراعي وايجاد الحلول المناسبة لها التي تؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي من خلال ادخال التقنيات والاساليب الحديثة في الزراعة.

منهج البحث:-

تم الاعتماد على المناهج الجغرافي التحليلي والمنهج المحصولي لوصف وتحليل انواع الخدمات الزراعية في منطقة الدراسة .

حدود البحث : تحدد منطقة الدراسة مكانياً بقضاء الحمزة الواقع فلكياً بين دائرتي عرض (١٠ ،٣١ ° - ٣٢ °) شمالاً وخطي طول (٣٠ ،٤٤ ° - ١٠ ،٤٥ °) شرقاً. أما موقع منطقة الدراسة جغرافياً فتقع في الجزء الجنوبي والجنوبي الغربي من محافظة القادسية خريطة ، إذ يحدها من الشمال مركز قضاء الديوانية ومن الشمال الغربي ناحية غماس ومن الغرب محافظتي النجف والمثنى ، ومن الشرق ناحية الـ بدير التابعة لقضاء عفك ، ومن الجنوب محافظة المثنى ، ويقسم القضاء ادارياً الى ثلاثة وحدات إدارية هي مركز قضاء الحمزة وناحية السدير وناحية الشنافية. خريطة (١).

خريطة (١)

الوحدات الإدارية في قضاء الحمزة

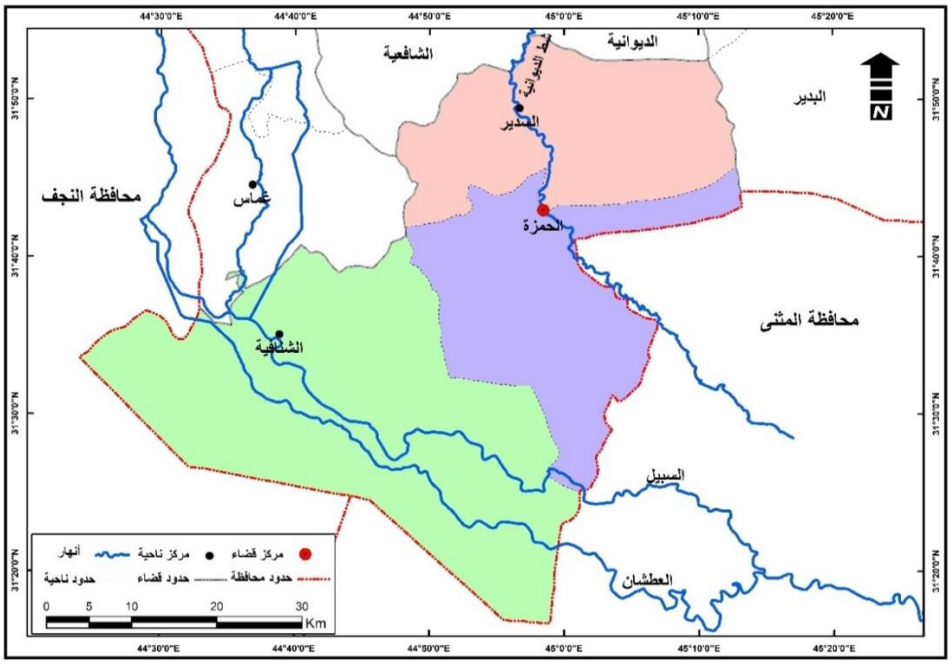

المصدر: وزارة الموارد المائية ، الهيأة العامة للمساحة ، خريطة محافظة القادسية ، بمقياس ١:٥٠٠٠٠٠ لعام ٢٠١٢

هيكلية البحث:- اشتمل البحث على مقدمة شاملة وثلاث مباحث حيث تم دراسة اصناف الخدمات الزراعية في قضاء الحمزة في المبحث الأول بينما أهتم المبحث الثاني بدراسة واقع زراعة محصول القمح في قضاء الحمزة واهتم المبحث الثالث بدراسة المشاكل التي تواجه الخدمات الزراعية في قضا الحمزة وانتهت الدراسة بجملة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الاول

تصنيف الخدمات الزراعية في الدوائر الزراعية لقضاء الحمزة

المقصود بالخدمة هي تقديم المساعدة او المنحة او توفير عناية لجهة محددة او لعموم الناس وهي نشاط يمكن ان يحصل عليه المستفيد من خلال الافراد او المنظمات التي تقدم من خلالها مستوى الاشباع للمستفيد يرتبط بمستوى اداء الافراد والمنظمات وذلك لعدم ملموسية هذا النشاط وتعرف الخدمة ايضاً انها نشاط او فائدة يمكن ان يقدمها شخص الى اخر(٢)،اما الخدمات الزراعية فهي فائدة او نشاط يمكن ان يقدمها طرف الى

الطرف الاخر وتتمثل بالاعمال والانشطة المقدمة الى المزارعين والمنتجين لغرض زيادة الانتاج لتحقيق التنمية الزراعية[٣].

ويهدف هذا المبحث الى تصنيف الخدمات الزراعية في منطقة الدراسة ومدى مساهمة الخدمات الزراعية في تطوير وزيادة الانتاج الزراعي لان جميع هذه الخدمات تساهم في تعزيز الانتاج الزراعي ويتضح من الشكل (١) تصنيف الخدمات الزراعية الى عدة اصناف وتشمل هذه الخدمات (الخدمات الادارية الحكومية–الخدمات العلمية الارشادية–الخدمات التقنية الفنية–الخدمات الاقتصادية) .

١) تصنيف الخدمات الادارية الحكومية في منطقة الدراسة:–

يقصد بالخدمات الحكومية هي خطة عمل تتوافق مع الظروف الاقتصادية للدولة وتضعها الحكومة وتنفذ من خلالها برامج واضحة ومحددة تهدف الى رفع مستوى العاملين في القطاع الزراعي او على شكل وسائل اصلاحية زراعية من اجل توفير مستوى عال من الرفاهية للعاملين في القطاع الزراعي ، واتضح من خلال الدراسة الميدانية لدوائر الزراعة في منطقة الدراسة ان الدولة تدخلت بشكل مباشر في جميع الانشطة الانتاجية والتسويقية للقطاع الزراعي وبالرغم من بعض الايجابيات التي يحققها التقدم المباشر من خلال خلق التوازن في الاسواق المحلية الا ان الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها البلد قادت الى تخلي الدولة عن مهامها في التدخل المباشر او المشاركة اذ ان القطاع الخاص في العراق يقدم نشاطاً خاصاً متميزاً في مجال التسويق الزراعي.[٤]. ويمكن تقسيم الخدمات الادارية التي تقدمها الشعب الزراعية في منطقة الدراسة الى التالي :

شكل(١)

الهيكل التنظيمي لتصنيف الخدمات الزراعية في منطقة الدراسة

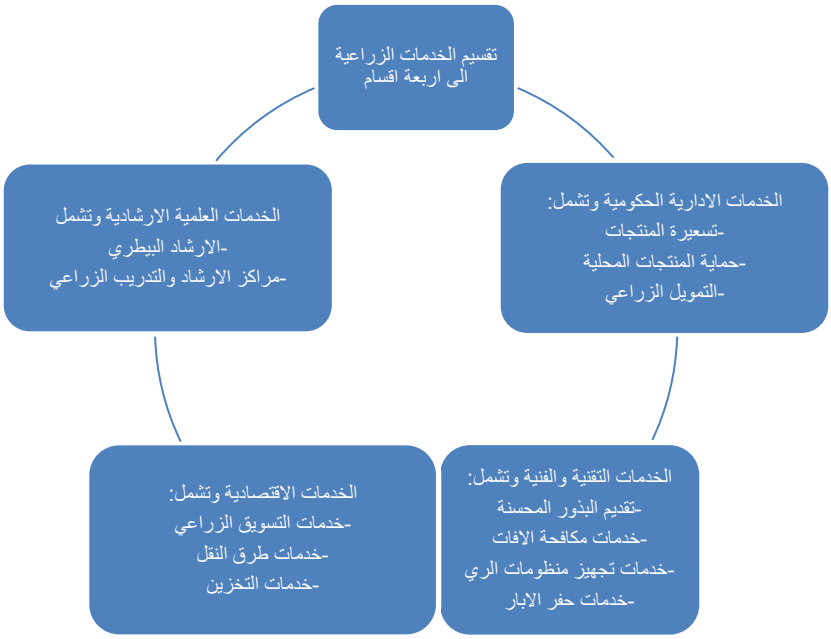

المصدر: شهد عبد الحميد جواد، تقديم الخدمات الزراعية واثرها على التنمية الزراعية في محافظة صلاح الدين ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، ٢٠٢١ ص٦٥.

أ)تسعيرة المنتجات:- وهي العملية التي يتم من خلالها تحديد سعر المنتج او خدمة ما من طرف النشاط التجاري ضمن الخطة التسويقية لهذا المنتج والتي تعد احد المكونات الرئيسية للمزيج التسويقي لما له من اثر على المبيعات والارباح في الشركات لاسيما الشركات ذات الطابع الاقتصادي وتسعى الى تحقيق الربح ، ويؤثر السعر الذي يمكن للمنتج قبوله على الاسعار التي يمكن للشركة دفعها للعناصر الانتاجية والمتعلقة بالمواد الاولية والايدي العاملة والآلات والاراضي ورأس المال وبالتالي مدى جاذبية الفرصة التسويقية ، والتسعيرة هي سياسة ذات اهمية كبيرة في توجيه الموارد بين انواع الانتاج المختلفة وكذلك توزيع الانتاج بين المستهلكين وتأثيرها على الكفاءة الاقتصادية للموارد ونمط عدالة توزيع الدخل واثرها على الاستهلاك والحجم من الصافي العائد من التجارة الخارجية الزراعية واثرها على المدخرات ومن ثم على الاستثمارات الزراعية وتأثيرها على مستوى المزارعين(٥). أما السياسة التسعيرية فهي مجموعة القواعد والاساليب والاجراءات والتدابير التي تعمل على تحديد السعر المناسب لمنتوجات معينة والذي يكفل تحقيق الأهداف الموضوعية خلال فترة زمنية

محددة[٦]، إذ تتأثر العملية التسويقية بمجموعة العوامل الداخلية والخارجية والبيئية المؤثرة في قرارات التسعير، فلوضع سياسة تسعيرية على المنظمة المسؤولة مراجعة العوامل الداخلية ضمن بيئة التسويق المؤثرة في قرارات التسويق والتي تشمل كل من العوامل الداخلية والعوامل الخارجية، فالداخلية منها تضم كل من الاهداف التسويقية التي تتضمن ضرورة البقاء في السوق ، وتعظيم الأرباح الحالية فضلاً عن قيادة جودة المنتج، كما تضم ستراتيجية (المزيج التسويقي) والتكاليف والاعتبارات التنظيمية المتعلقة باتخاذ القرار (من يقوم بتحديد سعر السلعة) .

أما العوامل الخارجية فتضم طبيعة السوق والطلب والمنافسة والعوامل البيئية الأخرى المحيطة بالمنظومة التسويقية. ولإنجاح أي سياسة تسعيرية لابد من وضع ستراتيجية لها، حيث تتمثل ستراتيجية التسعير بـ(قبول مبادئ التسعير في حالات التطبيق وعلى مدار المدة الزمنية التي تطبق خلالها)[٧].

تتبع السياسة السعرية الزراعية في العراق عامة ومن ضمنها منطقة الدراسة من خلال القيام بالعديد من المهام ، الا أن الدولة تقوم باختيار منتجات زراعية معينة (استراتيجية) كالحبوب (الحنطة ، الشعير، الشلب) وغيرها من السلع الغذائية الرئيسة فتقوم الدولة باحتكار شراء هذه السلع بأسعار محددة سلفاً على وفق لأليات تفاعل العرض والطلب في السوق يتحدد السعر السوقي للسلعة الذي يكون مساوياً لكلفة الحدية ، وقد تقوم الدولة بشراء جزء من الانتاج وعرضه في السوق بأسعار قد تغطي التكاليف التي تتحملها لقاء الشراء او أن تبيعه بأسعار أقل من التكلفة وتتحمل مقدار الفرق بين السعرين[٨].

يتضح من خلال جدول(١) تسعيرة الحكومة لمحصول القمح ، اذ بلغ سعر الطن للحنطة الاساس(٥٦٠,٠٠٠)دينار لكل طن، اما سعر الطن للحنطة المسجلة (٣٥٠,٠٠٠)دينار، في حين بلغ سعر الطن للحنطة المصدق من قبل الجهات الرسمية(٢٨٠,٠٠٠)دينار، اما تسعيرة البذور بلغت (٥٦٠,٠٠٠)دينار لكل طن.

جدول(١)

التسعيرة الحكومية لمحصول القمح والبذور

النوع	سعر البيع المدعوم دينار/طن
الحنطة الاساس	٥٦٠,٠٠٠

الحنطة المسجلة	٣٥٠,٠٠٠
الحنطة المصدق	٢٨٠,٠٠٠
البذور	٥٦٠,٠٠٠

المصدر: مديرية زراعة الديوانية، شعبة الاحصاء الزراعي ،بيانات غير منشورة لسنة ٢٠٢٣.

ب)حماية المنتجات المحلية:- وهي وسيلة واجراء اخر من الاجراءات التي تتبعها الدولة في تنفيذها للسياسات الزراعية اذ تقوم بعض الدول بفرض رسوم جمركية على بعض السلع الزراعية الاجنبية التي قد يؤدي تدفقها الى الاضرار بالمنتجات الزراعية المحلية مثلما عمدت بعض الدول الاوربية الى فرض ضرائب جمركية على القمح الامريكي بعد ان اغرقت الاسواق الاوربية بأسعاره الرخيصة ، وهناك اسلوب اخر متبع في بعض الدول في هذا الخصوص هو تطبيق نظام الحصص لغرض حماية المنتج الوطني في حالة فشل فرض الرسوم وهذا النظام يقوم على تحديد حد معين من الكميات والاطنان لكل مادة بحيث ان لاتزيد الكمية المستوردة عن هذا الحد وهي سياسة مختلفة بين دولة واخرى[٩]. اما في منطقة الدراسة بشكل خاص والعراق بشكل عام فلا توجد حماية كمركية او فرض رسوم وضرائب على المنتجات الاجنبية الداخلة اي بمعنى لاتوجد حماية للمنتجات المحلية وهذا ادى الى عزوف الكثير من المزارعين في منطقة الدراسة عن الزراعة وتركهم لمزارعهم لان الانتاج لايسد ماينفقه الفلاح على الزراعة من حراثة الارض وشراء البذور والآلات والاسمدة والمبيدات ذات الاسعار المرتفعة.

ج)التمويل الزراعي(التسليف الزراعي) :- يقصد بالتمويل الزراعي وسائل تمكن المنتجين الزراعين من الحصول على القروض لسد احتياجاتهم المختلفة وتظهر الحاجة الى التسليف عندما تبدأ الزراعة بالخروج من اطواق الزراعة التقليدية والاتجاه نحو التطور من خلال انتشار المبتكرات الحديثة التي تؤدي الى زيادة انتاجية عوامل الانتاج التقليدية المتمثلة بالأرض والقوى العاملة.[١٠] وتظهر مكانة واهمية التمويل الزراعي من خلال الاهداف التي يسعى الى تحقيقها والمتمثلة في زيادة مستوى الانتاج وتنوع مصادر الدخل وتحسين الخدمات التسويقية وتوفير القروض لمجالات التصنيع الزراعي المختلفة وتقليل مشاكل تفتيت الحيازات الزراعية وذلك عن طريق التشجيع على زيادة الوحدات الزراعية من خلال توفير القروض الخاصة بذلك اضافة الى تشجيع المدخرات الفردية بين جموع صغار المزارعين[١١].

ويعد المصرف الزراعي في قضاء الحمزة الممول الوحيد بعملية التسليف الزراعي في القضاء والذي يقوم بعملية الاقراض الزراعي بفوائد تتراوح ما بين (١٢%) للقروض قصيرة الاجل (اقل من سنة) و(٢١%) للقروض الطويلة الاجل (٤-٥) سنة.[١٢] وقد بلغت نسبة الفلاحين الذين لم يحصلوا على سلفة زراعية (٩٠%) مقابل (١٠%) حصلوا على سلفة لمرة واحدة او مرتين.[١٣] ويعود سبب ذلك الى قلة مبالغ السلف الزراعية ، فضلاً عن ارتفاع نسبة الفائدة اضافة الى صعوبة الاجراءات الادارية فيها[١٤].

ويلحظ من الجدول (٢) بلغت مجموع القروض الممنوحة للقطاع الزراعي (٩٧٧٠٩٦٢٣٠) دينار احتلت التجهيزات الزراعية المرتبة الاولى وبنسبة (٤٦,٧%) تليها بالمرتبة الثانية المكائن والآلات الزراعية وبنسبة (٣٦,٦%) اما حفر الابار فقد جات بالمرتبة الاخيرة اذ شكلت نسبة (١٦,٧%) .

جدول(٢)

مبالغ القروض الممنوحة (بالدينار) من المصرف الزراعي التعاوني – فرع الحمزة الى الفلاحين في قضاء الحمزة لعام ٢٠٢٣

ت	الاغراض الزراعية	مبلغ القرض (بالدينار)	%
١	التجهيزات الزراعية (*)	٤٥٥٦٧٠٢١٠	٤٦,٧
٢	المكائن والآلات الزراعية	٣٥٨٠٦٩٢٤٠	٣٦,٦
٣	حفر الآبار	١٦٣٣٥٦٧٨٠	١٦,٧
	المجموع	٩٧٧٠٩٦٢٣٠	١٠٠

المصدر : وزارة المالية ، المصرف الزراعي التعاوني – فرع الحمزة ، القروض الممنوحة للمزارعين في قضاء الحمزة ، (بيانات غير منشورة) ٢٠٢٣ .

(*) ويقصد بها الاسمدة الكيميائية والبذور والاغطية البلاستيكية والمبيدات الزراعية .

٢)تصنيف الخدمات العلمية والارشادية:-

تعد الخدمات العلمية والارشادية من اهم الخدمات في تطوير القطاع الزراعي لانها تعد عامل مساعد ومهم في تطوير الانتاج والقطاع الزراعي من خلال مراكز البحوث العلمية والارشادات والجامعات والكليات والمعاهد الزراعية التي بدورها تساعد جمهور الزراع المستهدفين لبلوغ اهدافهم من خلال تحسين مهاراتهم للاستفادة منها في بعض الممارسات الزراعية وصولاً لزيادة دخولهم وتحسين مستواهم المعيشي وتحقيق القدرة على ممارسة حياتهم الاعتيادية[١٥]، وعليه هناك شقان للارشاد الزراعي، الاول يعمل على نشر واذاعة الافكار والاساليب الزراعية المستحدثة بين المزارعين ، والثاني تعليمي ينصب على تعليم وتدريب المزارعين على استخدام تلك المستحدثات ، وان عمل الارشاد الزراعي يتم في بيئات مختلفة وفي ظروف مختلفة ومتغيرة وهذا

يتطلب اساليب وسياسات وخطط عمل متجددة ومراجعة وتقويم مستمرين من قبل مركز الارشاد والتدريب[١٦].

ويتضح من جدول (٣) ان الندوات قد ازداد عددها حتى بلغت عام ٢٠٢٣ (٣٠) ندوة تتضمن مواضيع تتعلق بأساليب الري ، مكافحة الآفات ، تربية الدواجن ، التسميد والحث على إتباع التقنيات الحديثة في العمليات الزراعية وإيضاح أهمية إتباع الدورة الزراعية ، أما المعارض والزيارات فقد زاد عددها من (١٣) معرض في عام ٢٠٢٠ إلى (٣٠) معرض في عام ٢٠٢٣ ، ومن خلال ذلك يتضح لنا بان الارشاد الزراعي حلقة وصل بين مركز الابحاث الزراعية ومصادر المعلومات التقنية الاخرى من جهة والمنتجين الزراعيين من جهة اخرى ويتم ذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة.(١٧)

جدول (٣)

النشاطات الإرشادية في قضاء الحمزة للمدة (٢٠٢٠-٢٠٢٣)

السنة	الندوات	التدريب الفلاحي		التدريب الوظيفي		الحقول الايضاحية	المطبوعات والنشرات للموزعين	عدد الايام لممارسة النشاط في الحقل	زيارات ومعارض
		عدد الدورات	عدد المتدربين	عدد الدورات	عدد المتدربين				
٢٠٢٠	٢٠	١٠	٣٥	٣	٦	٢	٧٨٠	٣	١٣
٢٠٢١	١٩	١٢	٥٦	٧	٧٠	٣	٦٥٠	٣	١٥
٢٠٢٢	٢٣	١٠	٧٨	١٠	٢٠	٣	٦٦٠	٤	٢١
٢٠٢٣	٣٠	١٥	١١٠	١٥	١٥٠	١	٦٨٠	٨	٣٠

المصدر : مديرية زراعة محافظة القادسية ، الشعب الزراعية في (الحمزة – السدير – الشنافية) قسم الإرشاد الزراعي ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٣

٣)تصنيف الخدمات التقنية والفنية:-

تعد الخدمات الفنية والتقنية من اهم الخدمات الزراعية لما لها دور كبير على الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والتي تعد المحرك الاساسي للعملية الزراعية والتي تتمثل كالاتي:-

أ)خدمات تقديم البذور:-تعد البذور المحسنة ذات اهمية كبيرة لأنها المسؤولة عن نوعية الانتاج الزراعي ورفع الكفاءة الانتاجية للمحصول وتحسين نوعيته والمحافظة على صفاته الوراثية فأن من الضرورة استعمال البذور التي تقل فيها الشوائب المختلفة حتى تصبح صالحة للزراعة ومصدقة ولتحقيق هذا الغرض فأنه لابد من تفتيش الحقول المخصصة لانتاج البذور المحسنة ويتم فيها اختبار الحقول بالدرجة الرئيسة عند تكامل تزهير المحصول كاملاً بواسطة لجنة فنية مهمتها الاشراف على الحقول التي تتعهد بأنتاج البذور المحسنة ويجب ان لاتزيد نسبة الرطوبة في البذور النقية عن (١٠%)(١٨) تؤدي البذور المحسنة دوراً بالغ الاهمية في زيادة الانتاج الزراعي او ان انتاج مثل هذه البذور يتطلب عادة اتباع اساليب التقنية الحديثة الاّ ان نسبة استعمالها في منطقة الدراسة محدود جداً اذ يقتصر على عدد قليل من المزارعين الذين يتم تجهيزهم بالبذور من قبل الشعب الزراعية في منطقة الدراسة بينما يعتمد اغلب المزارعين على شرائها من الاسواق المحلية ويقوم قسم من الفلاحين بخزن جزء من الانتاج لاستعمالها في الموسم الزراعي.[١٩] ومما يلاحظ على اسعار البذور التي تجهزها الجهات الحكومية الزراعية في منطقة الدراسة هو غلاء اسعارها مما دعى قسم كبير من المزارعين الى خزن جزء من انتاجهم لاستعماله كبذور في المواسم المتعاقبة ، هذا مما يؤدي الى قلة انتاجية البذور نتيجة لتعرضها للتعفن وللآفات بسبب ظروف الخزن غير الجيدة.

ب)خدمات مكافحة الآفات الزراعية:- تعد الأمراض النباتية والأدغال والحشرات والقوارض من أهم المخاطر التي تواجه الإنسان في جهوده الهادفة الى توفير احتياجاته من المنتجات الزراعية ، فقد تلحق هذه الافات بالمنتجات الزراعية أضراراً مدمرة ولاتقتصر تلك الأضرار على محصول معين او منطقة معينة بل قد تتعرض لها أنواع متعددة من المحاصيل وتمتد آثارها الى مناطق واسعة (٢٠).

وقد أوضحت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ان الآفات الزراعية من حشرات وأمراض وأدغال تعد إحدى معوقات إنتاج محاصيل الحبوب وهي تسبب انخفاضاً كبيراً في الإنتاج قدره (١٠.٢%) لمحصول الذرة الصفراء و(٧%) لمحصول القمح و (٦.١%) لمحصول الشعير(٢١) . وفي منطقة الدراسة يتم العمل على مكافحة الآفات الزراعية الا انه هنالك ثمة عقبات تواجه هذه العملية منها ارتفاع اسعار شراء المبيدات

الزراعية. اذ يتبين ان نسبة الفلاحين الذين يقومون بالشراء من السوق المحلية (٨٠%) وبلغت نسبة الفلاحين الذين يقومون بتزويدهم من قبل الشعب الزراعية (٢٠%) [٢٢]

ج)خدمات المكائن والآلات:- يقصد بها استخدام الإنسان للآلات الزراعية التي تساهم في زيادة الإنتاجية وتقليل الوقت والجهد البشري ، أي لجوء المزارع إلى استخدام القوتين الميكانيكية والكهربائية في الإنتاج والتقليل من القوة البشرية والحيوانية في العمليات الزراعية وذلك لكون هاتين القوتين محدودتين في قدراتهما وطاقتهما [٢٣] . وتتمثل المكائن المستعملة في الانتاج الزراعي في قضاء الحمزة بالمضخات و الساحبات والحاصدات ويعتمد المزارعين على انفسهم في الحصول على هذه المكائن وذلك من خلال استئجارها او ان البعض منهم يمتلكها وذلك لحاجته الماسة لها في الاعمال الزراعية [٢٤].

د)خدمات شراء منظومات الري:-يعد الري ضرورة لازمة للزراعة في العراق لأنه يقع ضمن المنطقة لجافة والشبه الجافة وامطاره متباينة من سنة الى اخرى وهو بحكم هذه الخصائص المناخية لايمكنه الاعتماد على الامطار لبناء اقتصاده الزراعي وتحقيق تنمية زراعية وتأمين مصدر غذائي ثابت ومضمون لسكانه وكان لابد من توفير طرق ري حديثة ومتطورة[٢٥]، وهي احدى الخدمات التي تقدمها مديرية زراعة منطقة الدراسة ، اما الري بالرش وهو احد الطرق الحديثة التي تستخدم لري المناطق الصحراوية ذات الارض الرملية والتي لاتستطيع الاحتفاظ بالماء لمدة طويلة حيث ان تطبيق نظام الري بالغمر يسبب فقد الكثير منها مما ينتج عنه اهدار مياه الري وهي مناسبة في ري الاراضي التي تروي من الابار الارتوازية. ويوجد في منطقة الدراسةعدد من منظومات الري الحديثة وهي كالتالي :[٢٦]

أ – منظومات ري بالرش المحوري عدد (٢) في مقاطعة (٩/ ابو حشيش) في ريف مركز قضاء الحمزة .

ب– منظومات ري النخيل عدد (٩) تروي من (٥– ١٠) دونم في ريف مركز القضاء .

ج– منظومات ري بالتنقيط عدد (٧٠) منضومة موزعة في ريف مركز القضاء وناحية السدير وناحية الشنافية.

د– منظومات الري (٦٨) عدد واحد محوري في ريف ناحية السدير.

و)خدمات حفر الابار :- ان استعمال المياه الجوفية للأغراض الزراعية لا يزال على نطاق ضيق في منطقة الدراسة لأنها جزء من السهل الفيضي الذي يتصف بقلة الصرف الطبيعي فيه الامر الذي يجعل المياه الجوفية في اغلب المناطق القريبة من السطح ذات نوعية رديئة وخاصة ملوحتها العالية التي تبلغ (٩.٣ مليموز / سم) علماً ان اقصى حد مسموح به للملوحة بموجب معايير مياه الشرب يبلغ (٢.٣ مليموز/ سم).[٢٧] فضلاً عن

توفر المياه السطحية المتمثلة بنهر الفرات وفروعه ، تتصف منطقة الدراسة بانتشار الآبار فيها بشكل واسع خاصة الاجزاء الغربية منها (ناحية الشنافية) حيث يوجد ما يقارب اكثر من (١٩٥ بئراً)[٢٨] وتستغل هذه الآبار لأغراض الزراعة وللأغراض المنزلية وغيرها ، وخاصة في المقاطعات البعيدة عن الجداول والقنوات المائية لكنها تواجه الملوحة والتي تضر بالإنتاج الزراعي اذ تتميز اغلب المقاطعات الزراعية برداءة مياهها رغم غزارتها وذلك لاحتوائها على نسبة عالية من الاملاح وخاصة المقاطعات الزراعية في غرب ناحية الشنافية وتأخذ الملوحة بالانخفاض مع الاقتراب من نهر الشنافية وتزداد بالاتجاه غرباً .

٤)تصنيف الخدمات الاقتصادية:-

الخدمات الاقتصادية هي جزء من الخدمات الزراعية حيث تؤثر تأثيراً كبيراً على الانتاج الزراعي والانتاجية وتتضمن خدمات التسويق الزراعي وخدمات طرق النقل وخدمات التخزين .

أ)خدمات التسويق الزراعي:- يقصد بالتسويق الزراعي ذلك النظام الهادف الى تسهيل تدفق الخدمات والسلع الزراعية والخدمات المرتبطة بها من اماكن انتاجها الى اماكن استهلاكها بالأوضاع والاسعار والنوعيات المناسبة والمقبولة من اطراف العملية الزراعية.[٢٩]

ومن الدراسة الميدانية فان نسبة (٨٢%) من عينة البحث يقومون بتسويق منتجاتهم الزراعية الى السايلوات وخاصة محاصيل الحبوب الرئيسة وان نسبة (١٨%) من عينة البحث يقومون بتسويق منتجاتهم من الحبوب الى الاسواق المحلية بصورة مباشرة وذلك لسرعة استحصال المبالغ مقارنة بطول المدة التي تلتزم بها السايلوات [٣٠] تواجه عملية تسويق المحاصيل الزراعية في منطقة الدراسة صعوبات منها مشاكل النقل من مراكز الانتاج الى مراكز الاستهلاك اذ ان الشائع من وسائل النقل هي السيارات وكونها ليست ملكاً للفلاح مما يحمله اعباء اضافية اذ تكون ذات اجور مرتفعة اذ ان اي تأخير في التسويق يؤدي الى تعرضها

للتلف.[٣١]علما ان منطقة الدراسة لا يتوافر فيها سايلو لتسويق المحاصيل وانما يضطر المزارعين الى نقل محاصيلهم الى سايلو الديوانية وهذا يؤدي الى تحمل اعباء تكاليف النقل وتاخر استلام المحصول من قبل ادارة السايلو بسبب كثافة التسويق .

ب)خدمات طرق النقل:-وهي وظيفة تسويقية تعمل على تحويل المنتجات مكانياً من منطقة الى اخرى اي من منطقة انتاج السلع الى مراكز تجمعها او الى الاسواق الجملة او اسواق التجزئة ويعد النقل حجر الزاوية في

التطور الاقتصادي وهو من العوامل البشرية المهمة اذ يؤدي دوراً كبيراً في استثمار الموارد البشرية وزيادة الانتاج نتيجة التوسع في الاراضي الزراعية فهي تربط مناطق الانتاج في مناطق الاستهلاك وهي عملية تضفي على المنتجات منافع زمانية ومكانية فضلاً عن تسهيل حركة المستلزمات والمكائن الزراعية الى مناطق الانتاج[٣٢]. بلغ عدد الطرق المعبدة بكافة انواعها في منطقة الدراسة (١٩) طريقاً يبلغ مجموع اطوالها (٣٢٩.٥) كم ، ويمكن تصنيف طرق النقل في منطقة الدراسة الى ما يلي:

أ – **الطرق الرئيسة** : يتضح من خلال الجدول (٤) ان مجموع اطوال الطرق الرئيسة في منطقة الدراسة بلغ (١٤١.٥) كم بنسبة (٤٣%) من مجموع اطوال الطرق المعبدة .

ب – **الطرق الثانوية** : وهي الطرق التي تربط مراكز الاقضية والنواحي وتمر مقاطعها من خلال منطقة الدراسة وبلغ مجموع اطوالها (٣٨) كم بنسبة (١١.٥%) من مجموع اطوال الطرق المعبدة جدول (٥) وتعمل على سرعة وصول المنتجات الزراعية الى مراكز التسويق والاسواق المحلية.

جدول (٤) اطوال الطرق الرئيسة في قضاء الحمزة

اتجاه الطرق	الطول / كم	المدن والمقاطعات التي يمر بها ضمن منطقة الدراسة
قادسية – سماوة	٣٥.٥	السدير ، الحمزة ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩
قادسية– شنافية–مملحة	٣٨	١١ ، ١٢
القادسية– الحمزة	٢٦.٥	السدير ، الحمزة ، ١٢ ، ٢، ٣
سكة حديد بغداد– البصرة	٣٥.٥	السدير ، الحمزة ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١١
الطريق السريع	٦	
المجموع	١٤١.٥	

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الاعمار والاسكان ، مديرية طرق وجسور محافظة القادسية ، قسم الطرق والمشاريع ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٣ .

جدول (٥) اطوال الطرق الثانوية (كم) في قضاء الحمزة

اتجاه الطريق	الطول / كم	المدن والمقاطعات التي يمر بها ضمن منطقة الدراسة
شنافية – مفرق ميران العطيه	١٤	شنافية ، ٣/ المسعودية
الحمزة – ميران العطية	٢٤	الحمزة ، ٨/ عزيز الله ، ٣/ المسعودية
المجموع	٣٨	

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة الاعمار والاسكان ، مديرية طرق وجسور محافظة القادسية ، قسم الطرق والمشاريع ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٣ .

ج– **الطرق الريفية** : وهي الطرق التي تربط المناطق الريفية بعضها مع بعض بطرق معبدة من جهة وتربطها مع الطرق الرئيسة والثانوية من جهة اخرى ويبلغ مجموع اطوال هذه الطرق في منطقة الدراسة (١٥٠) كم

وتعمل هذه الطرق على تسهيل عملية تسويق الانتاج الزراعي وايصال متطلبات الانتاج الى المستوطنات الريفية.[٣٣] وتعاني جميع القرى والمناطق الريفية في منطقة الدراسة من عدم وجود طرق معبدة تسهل عليهم القيام بالعمليات الزراعية وبالتالي سينعكس هذا سلبا على التنمية الزراعية في منطقة الدراسة وكذلك على حياة المزارعين بصورة عامة .

ج)خدمات التخزين:-وهو عبارة عن غرف كبيرة ذات تهوية جيدة وتساعد على الاحتفاظ بالرطوبة المناسبة ذبول الثمار وهو وظيفة الاحتفاظ بالاشياء لحين الحاجة اليها وهي ايضاً وظيفة مهمة في تسويق المحاصيل الزراعية لان انتاج تلك المحاصيل موسمي واستهلاكهما مستمر فأذا لم تتوفر التخزين يجب الاسراع في التخلص من المحاصيل عن طريق البيع وخصوصاً المحاصيل سريعة التلف وتخزن العديد من المنتجات الزراعية بعد موسم الحصاد وبعد المعاملات الاولية (تنظيف، تجفيف) [٣٤]. ولا يوجد في منطقة الدراسة اي مكان او مخازن مخصصة لحفظ الانتاج الزراعي وهذه تعد من المشاكل الرئيسية التي تواجه المزارعون في قضاء الحمزة .

المبحث الثاني

واقع الانتاج الزراعي لمحصول القمح في قضاء الحمزة

يعد القمح من المحاصيل الحقلية الشتوية التي تنتمي الى العائلة النجيلية ذاتية التلقيح [٣٥]. ويتصف بكونه من المحاصيل الزراعية الواسعة الانتشار ،فضلا عن اهميته الاقتصادية ومساهماته في التجارة الدولية وهو من المحاصيل الاستراتيجية التي تدخل في غذاء الإنسان نتيجة لاحتواء حبوبه على البروتينات والسكريات والمعادن والفيتامينات ، فضلاً عن دخوله كمادة اولية في الصناعة واستعمال قشه علفاً للحيوانات [٣٦] .

جدول رقم (٦)

التوزيع الجغرافي لمعدل المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصول الحنطة في قضاء الحمزة بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٣

الوحدة الادارية	معدل المساحة المزروعة (دونم)	%	معدل الإنتاج (طن)	%	معدل الإنتاجية (كغم/ دونم)
م.ق.الحمزة	٢٣٤٥٠	٣٥,٢	١٢٥٠١	٣٣,١	٥٤٨
ناحية السدير	١٣٥٠٣	٢٠،٣	١٠٦٨٥	٢٨،٣	٤١٥.٥

ناحية الشنافية	٢٩٥٧٨	٤٤،٥	١٤٥٤٨	٣٨،٦	٤٢٥.٣
المجموع	٦٦٥٣١	١٠٠	٣٧٧٣٤	١٠٠	٤٦٣

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، مديرية زراعة محافظة القادسية ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة لعام ٢٠٢٣م.

يتضح من الجدول (٦) وشكل (٢) ان التوزيع الجغرافي لمعدل المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصول القمح يتباين بين الوحدات الادارية التابعة للقضاء وكالتالي :-

من حيث المساحة المزروعة ، تصدرت ناحية الشنافية بقية الوحدات الادارية في المساحة المزروعة بالمحصول وبنسبة (٤٤.٥%) من اجمالي معدل المساحة المزروعة والبالغة (٦٦٥٣١) دونما يليها مركز قضاء الحمزة بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٥،٢%) ثم ناحية السدير بالمرتبة الاخيرة بنسبة(٢٠،٣%) ويعزى هذا التباين فيما بين جهات القضاء الى مقدار المساحة المزروعة بهذا المحصول في تلك الوحدات الادارية على مستوى مقاطعات القضاء . أما من حيث الإنتاج ، استأثرت ناحية الشنافية بالمرتبة الأولى بنسبة (٣٨،٦%) من مجمل الإنتاج البالغ (٣٧٧٣٤) طن في حين جاء مركز قضاء الحمزة بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٣,١%) تلته ناحية السدير بالمرتبة الاخيرة بنسبة (٢٨،٣%) ويرجع هذا التباين في الإنتاج إلى التباين في المساحة فضلا عن التباين في إنتاجية الدونم الواحد بين نواحي القضاء . شكل (٣) .

أما من حيث الإنتاجية فسجل مركز القضاء أعلى معدل إنتاجية بلغ (٥٤٨) كغم / دونم ثم يليه ناحية الشنافية بإنتاجية (٤٢٥.٣) كغم / دونم ثم ناحية السدير بإنتاجية (٤١٥.٥) كغم / دونم ويعود ذلك إلى استخدام الاسمدة والبذور المحسنة فضلاً عن الجهود المكثفة التي يبذلها الفلاح في سبيل رفع إنتاجية الدونم في الوحدات الإدارية التي تميزت بارتفاع الانتاجية .

يتضح مما سبق ان المساحة المخصصة لزراعة محصول الحنطة قد تقلصت بشكل كبير اذا ما قورنت بالاعوام السابقة اذ كانت (٩٠٣٨٧) دونم(٣٧) ويعود السبب في ذلك الى مجموعة من المشاكل اذ تبين من خلال الزيارة الميدانية لدائرة زراعة الحمزة ان منطقة الدراسة تفتقر الى الخدمات الزراعية والى الدعم الحكومي فضلاً عن تحويل مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية الى مناطق سكنية وعزوف الفلاح عن الزراعة والهجرة الى مناطق اخرى بحثاً عن فرص عمل افضل ذات دخل اكثر منفعة. فضلاً عن ذلك زراعة القمح بالاعتماد على ماهو مخصص من ضمن الخطة وبالتالي يؤدي الى قلة الانتاج والانتاجية .

شكل رقم (٢)

النسبة المئوية للمساحة المزروعة لمحصول القمح بحسب الوحدات الإدارية لقضاء الحمزة لعام ٢٠٢٣

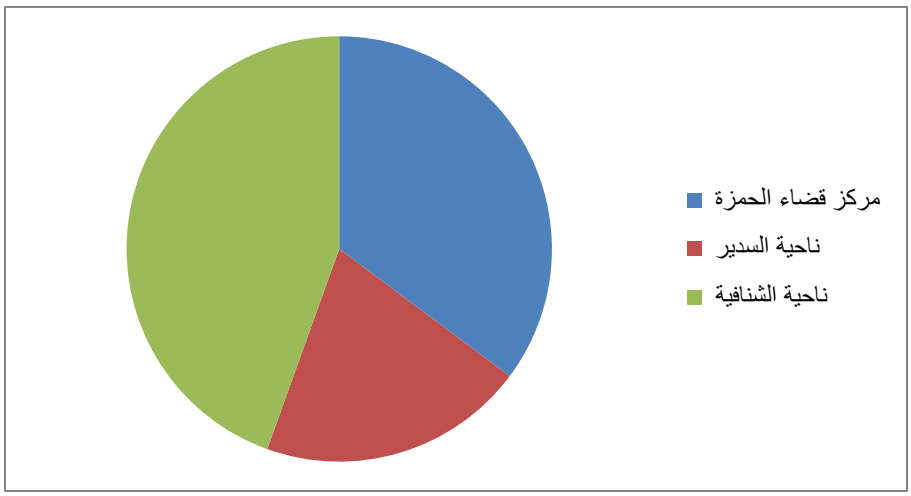

المصدر : جدول رقم (٦)

شكل رقم (٣)

النسبة المئوية لانتاج محصول القمح بحسب الوحدات الإدارية لقضاء الحمزة لعام ٢٠٢٣

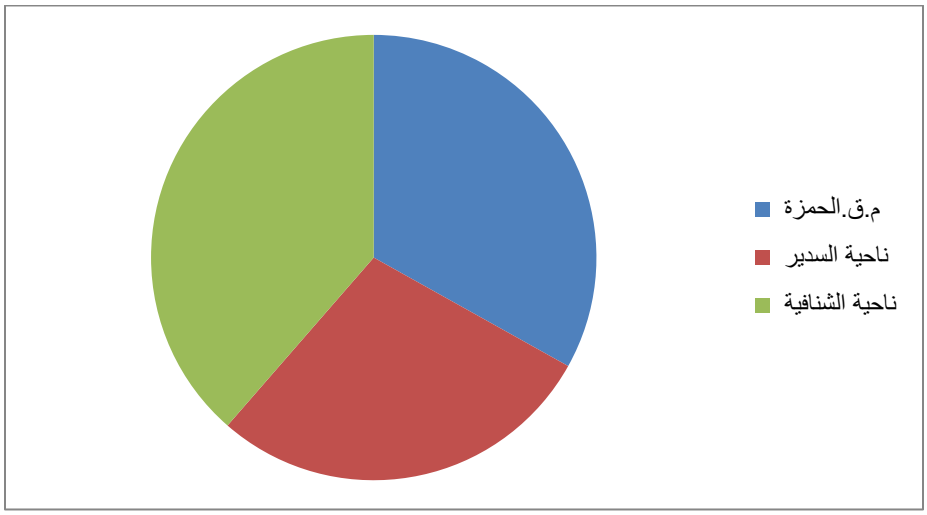

المصدر : جدول رقم (٦)

المبحث الثالث

المشاكل المتعلقة بالخدمات الزراعية في قضاء الحمزة

١- العزوف عن العمل الزراعي :-

تمثل الأيدي العاملة في القطاع الزراعي في منطقة الدراسة القوة العاملة الرئيسية في الإنتاج الزراعي ، ولا تعاني منطقة لدراسة من قلة أعداد الأيدي العاملة الزراعية ، بقدر ما تعانيه من عزوف تلك الأيدي عن العمل الزراعي ، أن المشكلة التي تتعلق بالأيدي العاملة الزراعية هي عزوف عدد كبير من سكان الريف عن العمل الزراعي لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ .

لقد أظهرت الدراسة الميدانية ان (٨٠%) من المبحوثين يعانون من هذه المشكلة ، إذ يفضل معظمهم التوجه للعمل في المؤسسات الحكومية المختلفة بسبب ارتفاع الأجور (٣٨).

ان هذا الامر يؤدي الى تراجع نسبة السكان الزراعيين الى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من قبل القطاعات الاخرى ، ويصاحب النمو الاقتصادي عادة تغيير في توزيع السكان بين الريف والحضر بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر (٣٩) .

٢- مشكلة قلة الإمكانات المادية :-

تمثل هذه المشكلة عقبة في طريق تطوير الإنتاج الزراعي ، لاسيما إدخال التقانات الحديثة في العملية الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي لغرض زيادة إنتاجية الدونم والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة .

أوضحت الدراسة إن (٩٠%)(٤٠) من المزارعين لم يستلموا قروضاً من المصرف الزراعي لأسباب متعددة أهمها ارتفاع نسبة الفائدة المشروطة على المبالغ والروتين الإداري في عملية استلامها فضلا عن غياب نظام القروض الزراعية للفلاحين الذين ليست لديهم موارد مالية أو ضمانات · فضلا عن ضعف قابلية السداد من قبل المستلفين وذلك بسبب تقلص المساحات المزروعة لشحة المياه فضلا عن المشاكل الأخرى المتعلقة بالإنتاج الزراعي .

٤- مشكلة توفير البذور المصدقة (المحسنة):-

لقد بينت الدراسة الميدانية أن فلاحي منطقة الدراسة يعانون من مشكلات تتعلق بعدم إمكانية الحصول على البذور ومدى توافرها وفي مقدمتها ارتفاع أسعارها و تدني نوعيتها و قلة توافرها في الوقت المناسب ، ونظراً لتفاقم هذه المشكلة فقد ألقت بظلالها على انخفاض الإنتاج والإنتاجية فضلا عن تردي في جودة الإنتاج .

ب- مشكلة توفير الأسمدة الكيمياوية :-

تعد الأسمدة احد ابرز العمليات فعالية في التعامل مع التربة لتساهم في زيادة عناصر تغذية النبات لكي تنمو المحاصيل بشكل أفضل وتعطي كمية عالية من الإنتاج الذي يتميز بجودة نوعيته مما يساعد في تحقيق التوسع الراسي الذي يؤدي إلى زيادة المردود الاقتصادي للمحصول إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل استخدام السماد شرط إتباع الأسس والطرق العلمية في التسميد وبالتالي فان حجم الإنتاج الزراعي الكبير المتأتي من استخدام هذه الأسمدة يقلل من نفقات استخدامها .ولكن منطقة الدراسة تعاني من عدم توزيع الاسمدة على كافة المساحات الصالحة للزراعة اي عدم تغطيتها بنسبة (١٠٠%) وانما يتم تغطية بنسبة (٥٠%) ،فضلا عن ان الحكومة المحلية حددت حصة الدونم الواحد (٣٠كيلو) من سماد الداب واليوريا وهي قليلة جداً بالنسبة للدونم الواحد ، كون القمح منهك للتربة ويحتاج الى كميات كبيرة من السماد اضافة الى تأخير وتأجيل اوقات توزيع الاسمدة على المزارعين هذا مما يؤدي الى تقليل فاعلية وعمل الاسمدة وبالتالي يؤدي الى تأخير عملية الانبات والنمو والانتاج .

ويتضح من خلال جدول(٧) مساحة الاراضي المزروعة بمحصول القمح وحصة كل منطقة من السماد ، اذ يلاحظ ان م.ق. الحمزة ذات المساحة (٢٣٤٥٠دونم) لزراعة القمح تكون حصة المساحة المسمدة (٧٠%) والغير مسمدة (٣٠%)،في حين بلغت المساحة المزروعة في ناحية السدير (١٣٥٠٣دونم) وبلغت نسبة المساحة المسمدة(٥٥%) والغير مسمدة(٤٥%) وهي مساحة كبيرة جداً بالنسبة لمحصول ذات قيمة كبيرة في الاقتصاد الوطني، اما في الشنافية بلغت مساحة الاراضي المزروعة(٢٩٥٧٨دونم) نسبة المسمدة (٨٠%) والغير مسمدة (٢٠%) وتكون هذه المساحة ذات اثر سلبي على الانتاج والانتاجية وعلى حصة المزارع فضلاً عن خفض القيمة الوطنية للمنتج المحلي وعن خفض قيمة الارض والمنتج.

جدول(٧)

المساحة المزروعة بالدونم والمساحة المسمدة والغير مسمدة في قضاء الحمزة لسنة ٢٠٢٣

الوحدة الادارية	المساحة المزروعة بمحصول القمح بالدونم	المساحة المسمدة%	المساحة الغير مسمدة%
م. ق. الحمزة	٢٣٤٥٠	٧٠	٣٠
السدير	١٣٥٠٣	٥٥	٤٥
الشنافية	٢٩٥٧٨	٨٠	٢٠

المصدر: دائرة زراعة الحمزة، شعبة الوقاية ، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣.

ج- المشاكل المتعلقة بتوفير المبيدات الزراعية :-

لقد أوضحت الدراسة الميدانية إن اغلب فلاحي منطقة الدراسة يعانون من مشاكل تتعلق بمدى توافر المبيدات الزراعية ، وتأتي في مقدمتها ارتفاع أسعارها و مشكلة تدني نوعيتها وقد ساهمت هذه المشكلة في ظهور أمراض فسيولوجية أثرت بشكل واضح على الإنتاج الزراعي في منطقة الدراسة من خلال ضعف الإنتاج والإنتاجية فضلا عن تدني نوعية المحاصيل (٤١) .

٥- المشاكل المتعلقة بالمكننة الزراعية :-

تعد المكننة من العوامل المهمة في تطوير الإنتاج الزراعي بعد أن ساهمت في مختلف العمليات الزراعية لذلك كلما تعددت هذه المكائن وتنوعت ادى ذلك الى سعة الأراضي المزروعة وزيادة الإنتاج الزراعي (٤٢) . تعد الساحبات والحاصدات من ابرز المكائن الزراعية وأهمها وأكثرها شيوعاً في الاستخدام بوصفها المحور الأساس في العمليات الزراعية وقد اشار الفلاحون في منطقة الدراسة بان جميع هذه الساحبات والحاصدات التي يستخدمونها هي مؤجرة (٤٣)، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي ، فضلاً عما يبذله الفلاح من جهد في توفيرها في الوقت المناسب مما يسبب في أغلب الأحيان التأخير في حراثة أراضيهم وبالتالي التأخر في موعد الزراعة .

٦- المشاكل المتعلقة بالتسويق الزراعي :-

يستمد التسويق الزراعي أهميته من دوره في توفيره الغذاء بأسعار مناسبة ، فارتفاع أسعار المواد الغذائية يجعلها في غير متناول فئات عديدة من السكان ، إن جزء كبير من هذه الأسعار يرجع إلى التكاليف التسويقية ، لذا فان السبب في عدم حصول جانب كبير من السكان على حاجتهم من الغذاء يرجع إلى ارتفاع هذه التكاليف

من جانب والى عدم إمكانية تحويل الإنتاج من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك من جانب آخر(٤٤) ٠

ويمكن إجمال المشاكل التي تواجه التسويق الزراعي في منطقة الدراسة بالأتي :-

١- قلة طرق النقل الريفية المعبدة وانخفاض كفاءتها :-

إن توافر طرق النقل المعبدة بمسارات واتجاهات مختلفة تؤدي إلى تقليل الجهد والوقت والكلفة والتلف عند نقل المحاصيل ومستلزماتها المختلفة ، فضلا عن انه يؤدي إلى توسع الأسواق لاسيما بعد ماتحول الإنتاج الزراعي من الإكتفاء الذاتي إلى الإنتاج التجاري بعد سد السوق المحلية الأمر الذي يؤدي الى إمكانية التوسع في الرقعة الزراعية لسد حاجة تلك الأسواق (٤٥) ٠

ان منطقة الدراسة تعاني من محدودية طرق النقل المعبدة وقلة أطوالها واقتصار معظم المناطق الريفية على الطرق الترابية أو الممهدة (السبيس) ويؤدي هذا بالتالي إلى ارتفاع اسعار وسائط النقل مما يترك آثاره السلبية على صعوبة نقل المنتجات لاسيما في فصل الشتاء وارتفاع كلفة نقل المنتجات الزراعية سوف يؤدي إلى ارتفاع كلفة الإنتاج الزراعي وبالتالي تعرض الفلاح الى الخسارة .

٢- عدم وجود مؤسسات تسويقية في منطقة الدراسة وقلة كفاءتها في مركز المحافظة :-

تعاني منطقة الدراسة من عدم توافر المؤسسات التسويقية التي تقوم باستلام المنتجات الزراعية من الفلاحين إذ يقوم الفلاحون بنقل منتجاتهم إلى المؤسسات التسويقية الموجودة في مركز المحافظة وتؤدي هذه العملية إلى رفع إجور نقل المحاصيل الزراعية فضلا عما تتميز به هذه المؤسسات من قلة في الكفاءة

يعاني الفلاح كذلك من تاخر تسليم مبالغ التسويق في المراكز التسويقية الحكومية ، إذ غالباً ما يتم تسليمها بعد مرور شهر أو شهرين أو أكثر في بعض الأحيان من موعد التسويق(٤٦) ٠

وتعد عملية البيع في المزاد العلني احد المشاكل لتسويقية التي يعاني منها الفلاحون في مركز التجميع (العلاوي) إذ يتم أحياناً اتفاق المشترين على عدم التنافس وخفض أسعار المنتجات وإلحاق الأضرار بالمنتجين يساعدهم في ذلك عدم توفر المخازن

٧- مشاكل الإرشاد الزراعي :-

يعاني الفلاحون في منطقة الدراسة على عدم الاستفادة من خدمات الإرشاد الزراعي ، بسبب قلة الكوادر التي تعمل في مجال الإرشاد الزراعي اذ يتوزع المرشدون الزراعيون بواقع مرشد زراعي لكل شعبة زراعية وهذا

يؤدي بالتالي الى قلة الندوات الإرشادية التي تضطلع بتقديم الإرشادات الزراعية التي تهم الفلاحين ، فضلاً عن إقامتها في الشعب الزراعية بعيداً عن الفلاحين ، إضافة إلى ذلك تبرز مشاكل أخرى تتعلق بالإرشاد الزراعي ذاته وهي عدم كفاية الموارد المتاحة له إذ يعاني المرشدون الزراعيون من نقص في وسائل النقل والمعدات والمواد التعليمية على مستوى الشعب الزراعية ومستوى مديرية لزراعة مما يعيق تنفيذ النشاطات الإرشادية ويحد من اتصال المرشد بالمزارعين في مناطقهم ، ويلاحظ كذلك ندرة الوسائل السمعية والبصرية التي تستخدم في تدريب العاملين والإرشاديين .

الاستنتاجات:-

١- صنفت الخدمات الزراعية في القضاء الى الخدمات (الادارية والعلمية والتقنية والفنية والاقتصادية).

٢- بلغت المساحة المزروعة بمحصول القمح في القضاء(٦٦٥٣١) دونما ، تصدرت ناحية الشنافية بقية الوحدات الادارية في المساحة المزروعة بالمحصول وبنسبة (٤٤.٥%) من اجمالي يليها مركز قضاء الحمزة بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٥،٢%) ثم ناحية السدير بالمرتبة الاخيرة بنسبة(٢٠،٣%)

٣- بلغ مجموع الانتاج في من محصول القمح في القضاء حيث الإنتاج (٣٧٧٣٤) طن ، استأثرت ناحية الشنافية بالمرتبة الأولى بنسبة (٣٨،٦%) في حين جاء مركز قضاء الحمزة بالمرتبة الثانية بنسبة (٣٣,١%) تلته ناحية السدير بالمرتبة الاخيرة بنسبة (٢٨،٣%)

٤- تمثل مشكلة قلة الامدادات المالية عقبة في طريق تطوير الإنتاج الزراعي ، لاسيما إدخال التقانات الحديثة في العملية الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي لغرض زيادة إنتاجية الدونم والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة .

٥- يعاني النشاط الزراعي في منطقة الدراسة من مشاكل عديدة منها ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي مما يقلل انخفاض في اسعار المحاصيل الزراعية فضلاً عن قلة الدعم الحكومي للمزارعين من خلال عدم توفير كافة المستلزمات التي يحتاجها الانتاج الزراعي من بذور محسنة ومبيدات واسمدة مركبة والآت زراعية ومنظومات ري حديثة فضلاً عن عدم استخدام التقانات الزراعية الحديثة.

التوصيات:-

١-التركيز على توفير الخدمات الزراعية للنشاط الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني كونه يمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني .

٣-العمل على توفير القروض المصرفية للمزارعين في منطقة الدراسة وبدون فوائد

٤-فتح دورات مجانية للموظفين والتوعية على اهمية الزراعية والاهتمام بالبحوث والتقارير المقدمة من قبل الباحثين

٥-ادخال المكائن والآلات الحديثة والمعدات الزراعية وبأسعار مدعومة من الدولة وبدون فوائد.

٦-العمل على ادخال طرق اكثر ملائمة لمكافحة الآفات الزراعية.

٧-العمل على انشاء وحدات زراعية مسؤولة عن التخطيط الزراعي في مجالات الانتاج الزراعي كافة وبأشكال مختلفة مثل الارشاد الزراعي ووحدة الري ومصادر المياه ووحدة مكافحة الآفات.

هوامش البحث ومصادره:-

١- فايز جمعة النجار، اساليب البحث العلمي، ط٢،دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان، ٢٠١٠، ص٣٠.

٢- رانيا المجني، ، تسويق الخدمات، الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠٠٢ ، ص٤.

٣- رانيا المجني، المصدر نفسه ، ص٨

٤- احمد جبر سالم السالم، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، ٢٠١٠، ص٩٤.

٥- ثائر محمود رشيد العاني، محمد علي موسى المعموري، اشكالية الامن الغذائي في العراق في ظل سياسة الاغراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد(٢٣)، تشرين الثاني، ٢٠٠٥، ص٩٤.

٦-(6) catlar. Ph. & ARM. Storong. G., (1993), Marketing an Introduction, Prentice- Hue. P.105.

٧- ثامر ياسر البكري ، ستراتيجيات التسويق ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠٠٨، ص٢٥٤.

٨- رقية خلف حميد الجبوري ، السياسة الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية ، اطروحة دكتوراه (غ. م)، جامعة الموصل ، كلية الادارة والاقتصاد ، ٢٠١١، ، ص٩.

٩- حمد حبيب العكيلي ، جغرافية الزراعة، مكتبة دجلة، ط١، ٢٠٢١، ص١٦٧.

١٠- سالم توفيق النجيفي واسماعيل عبيد حمادي ، الاقتصاد الزراعي ، مطبعة جامعة الموصل ، الموصل ، ١٩٩٠، ص١٥٧.

١١- محمد حامد عبد الحسن الشمري، تقييم الخدمات الزراعية ودورها في التنمية الزراعية في قضاء الحويجة، رسالة ماجستير ، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، ٢٠٢٢، ص٧٠.

١٢- المصرف الزراعي في قضاء الحمزة ، السلف الزراعية ، بيانات غير منشورة ٢٠٢٣ .

١٣- الدراسة الميدانية ، مقابلة شخصية مع مجموعة من المزارعين في الشعب الزراعية في قضاء الحمزة .

١٤-- الدراسة الميدانية ، المقابلة الشخصية مع السيد محمد عبد الحميد رئيس الجمعية الفلاحية في قضاء الحمزة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢.

١٥-احمد اسماعيل حسين، صفية محمود مرسي، الارشاد الزراعية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس ، ط١، ٢٠٠٩، ص٣.

١٦- باسم حليم كشاش، دور الجامعات في تفعيل العمل الارشادي الزراعي، كلية الزراعي ، جامعة القاسم الخضراء، مجلة الفرات للعلوم الزراعية ، المجلد(٨)، ٢٠١٦، ص٢٠٤.

١٧- منى رحمة ، السياسات الزراعية في البلدان العربية ، مطبعة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩٣

١٨- محمد حامد عبد الحسن الشمري، مصدر سابق، ص٧٧.

١٩- الدراسة الميدانية ، مقابلة شخصية مع السيد محمد عبد الحميد مدير الجمعية الفلاحية في قضاء الحمزة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٣ .

٢٠- مخلف شلال مرعي وابراهيم حسون القصاب ، جغرافية الزراعة ، مطبعة دار الكتب ، الموصل ،١٩٩٦،ص٨٦.

٢١- حياة كاظم عودة ، معوقات الانتاج الزراعي في محافظة بابل ، مجلة القادسية ، المجلد (٤) ، العدد (١) ، ١٩٩٩ ، ص١٦٩ .

٢٢- الشعبة الزراعية في قضاء الحمزة ، قسم الوقاية ، بيانات غير منشورة .

٢٣- سماح صباح علوان ، التمثيل الخرائطي لاستعمالات الأرض الزراعية في قضاء المحمودية ، رسالة ماجستير ، (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٣٢ .

٢٤- حياة كاظم عودة ، معوقات الانتاج الزراعي في محافظة بابل ، مصدر سابق، ص١٦٨ .

٢٥- كاظم شنتة سعد، اياد عبد علي سلمان الشمري، قطاع الزراعة في العراق دراسة جغرافية للمقومات والمشاكل والحلول، مركز العراق للدراسات، ط١، ٢٠١٧، ،ص٢١٨

٢٦- جمهورية العراق ، وزارة الزراعة ، مديرية زراعة محافظة القادسية ، الشعب الزراعية في (الحمزة ، السدير) ، قسم التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٣ .

٢٧- حمادي عباس حمادي ، الموارد المائية وأثرها في توزيع السكان في محافظة القادسية ، مجلة القادسية للعلوم الانسانية ، المجلد (٧) ، العدد (١) ، آذار ٢٠٠٤ ، ص١٣٥- ١٣٦ .

٢٨- الشعبة الزراعية في ناحية الشنافية ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٣ .

(٢٩- محمد عبيدات ، التسويق الزراعي ، الجامعة الاردنية ، دار وائل للنشر ، عمان ، ٢٠٠٠ ، ص١٧ .

٣٠- مقابلة شخصية مع السيد احمد عبد علي مدير الجمعية الفلاحية في ناحية السدير، بتاريخ ٢٠٢٣/٤/٢٢ .

٣١- صلاح ياركه ملك وانتظار ابراهيم ، العوامل البشرية ودورها في التنمية الزراعية في محافظة القادسية ، مجلة القادسية ، المجلد (٧) ، العدد (١) ، ٢٠٠٤ ، ص١١٦ .

٣٢- احمد ابراهيم عزيز، اثر النقل على الانتاج الزراعي في قضاء الحويجة ، مجلة اداب الفراهيدي، العدد(٤٥)، مجلد(١٣) ،٢٠٢١، ص١٥٨.

٣٣- طراد كزار عبد ، استعمالات الارض الزراعية في قضاء الحمزة ، رسالة ماجستير ، جامعة القادسية ، كلية الاداب ، ٢٠١٧ ، ص٦٦.

٣٤- محمد حسين احمد ، تخفيض تكاليف التخزين بأستخدام المصابيح الاقتصادية(دراسة ميدانية في مجمع مخازن ديالي) ، مجلة ديالى، العدد(٥٠)، ٢٠١١، ص٤٤.

٣٥- عباس فاضل السعدي ، البعد الستراتيجي للحنطة في الأمن الغذائي العراقي ، مجلة الجمعية الجغرافية ، العدد (١٩) ، ١٩٨٧ ، ص ٨٥ .

٣٦- صلاح ياركة ملك ، التحليل الجغرافي للعوامل الطبيعية المؤثرة في إنتاج القمح في محافظة واسط ، مجلة القادسية ، المجلد (٦) ، العدد (٢) ، ٢٠٠١ ، ص ٢٠٦ .

٢٧- حميدة عبد الحسين ، عدنان كاظم ، العوامل الطبيعية وأثرها في إنتاج محصولي القمح والشعير في محافظة القادسية ، مجلة السدير، العدد (٥) ، ٢٠٠٤ ، ص٢٠٦ .

٣٨- دائرة زراعة محافظة القادسية ، شعبة التخطيط والمتابعة ، بيانات غير منشورة ، ٢٠٢٣.

٣٩- الدراسة الميدانية ، مقابلة شخصية مع السيد محمد عبد الحميد ، رئيس الجمعية التعاونية في قضاء الحمزة بتاريخ ٢٣/ ٣/ ٢٠٢٣ .

٤٠- شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) ، تقرير حول ازمة الامن الغذائي – الزراعة والثروة الحيوانية ،٢٠٠٤ .

٤١- المصرف الزراعي في قضاء الحمزة الشرقي ، شعبة التسليف ، بيانات ير منشورة ، ٢٠٢٣ .

٤٢- الدراسة الميدانية ، مقابلة شخصية مع السيد عمار هادي ، مدير شعبة زراعة الحمزة ، بتاريخ ٥، ٥، ٢٠٢٣.

٤٣- عبد الرضا مطر الهاشمي ، التنمية الزراعية في قضاء عفك ، مجلة القادسية ، المجلد (٨) ، العدد (٣-٤) ،٢٠٠٥، ص٣٥٧ .

٤٤- الدراسة الميدانية ، مقابلة شخصية مع عدد من المزارعين في شعبة زراعة ناحية السدير ، بتاريخ ٦/٣/ ٢٠٢٣ .

٤٥- سعد طه علام ، الزراعة والتنمية ، دار طيبة للطباعة والنشر ، مصر ، ٢٠٠٥ ، ص١٢٣ .

٤٦- سلام سالم الجبوري ، التحليل المكاني لمشاكل الإنتاج الزراعي في محافظة القادسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة القادسية ، ٢٠٠٢ ، ص٢٦٨ .

٤٧- مقابلة شخصية مع الفلاح محمد حبيب راضي ، ٢٠٢٣/٥/١١ .